بيان صحفي

الدورة الثانية والخمسون للجنة الاقتصادية لأفريقيا تفتتح بنداءات للاستثمارات والإنتاجية موجهة للقادة الأفارقة

مراكش/ أديس أبابا، في 25 مارس 2019 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) - مع تصميم جماعي، "يمكن لأفريقيا أن تجمع 680 مليار دولار أمريكي في السنة، التي تحتاجها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عقد واحد من السنين"، كما صرحت فيرا سونغوي - الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا – مخاطبةً الوزراء الأفارقة ومئات من المندوبين الذين حضروا الدورة 52 للجنة، يوم الاثنين ، بمدينة المغرب التاريخية - مراكش.

وبإشارة منها إلى مبدأ نيلسون مانديلا القائل بأنه " ليس هناك أي شغف يمكن أن يوجد من قلة الطموح والاستقرار من أجل حياة أقل من تلك التي نعيشها"، عبّرت السيدة سونغوي عن قناعتها بالقول: "لتحقيق هذه الأهداف، يتعين على أفريقيا أن تضاعف ثلاث مرات عام 2018 معدل نمو قدره 3.2 في المائة " والذي "سيتطلب زيادة في الاستثمارات والإنتاجية".

"على الرغم من هذه الفجوة التمويلية الضخمة ، فإن البلدان الأفريقية لديها القدرة على زيادة الإيرادات الحكومية بنسبة تتراوح بين 12 و 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي."

وأضافت قائلةً، إن ذلك يمكن تحقيقه من خلال تنفيذ توصيات التقرير الاقتصادي 2019 E RA عن أفريقيا والذي صدر للتو [يمكن تنزيل نسخة منه هنا: 2019uneca.org/era] الذي يدعو إلى اعتماد سياسات مالية مناسبة، وفرض ضرائب على قطاعات يصعب الوصول إليها مثل الزراعة والقطاع غير الرسمي والاقتصاد الرقمي، والاستفادة من برامج وأدوات وممارسات تطوير الرقمنة.

تقع معظم مسؤولية تنفيذ الإصلاحات المطلوبة على عاتق وزراء المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، الذين تكرس لهم الدورة السنوية للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالدرجة الأولى، كما أشارت السيدة أمينة ج. محمد، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، التي خاطبت الجلسة العامة لهذا اليوم.

"إنكم بحاجة إلى توفير موارد للأهداف الطموحة، ضمن مساحة ضريبية ضيقة"، كما أكدت السيدة محمد، ذاكرةً أن "الأمين العام مصمم على مساعدة جميع البلدان على مواءمة الاستثمارات وإطلاق الموارد لتمويل أهداف التنمية المستدامة".

وقد أبرزت إستراتيجية الأمين العام أنطونيو غوتيريس لتمويل أهداف التنمية المستدامة التي أطلقت في سبتمبر 2018، بهدف: 1) مواءمة السياسات المالية والاقتصادية العالمية مع أهداف التنمية المستدامة هذه، 2) تعزيز استراتيجيات التمويل والاستثمار على المستوى الإقليمي والقطري، 3) اغتنام إمكانات الابتكارات المالية والتقنيات الحديثة والرقمنة.

وفي هذا السياق ، تم إبراز مزايا الرقمنة بشكل كبير من قبل دوفوري سوباراو، المحافظ السابق للبنك الاحتياطي الهندي، الذي شرح بالتفصيل كيف تحقق الهند الاندماج المالي من خلال منصات ذكية نتجت عن شراكة حكومية دقيقة مع القطاع الخاص - وخاصة البنوك.

لقد نجحت الهند في طرح واجهة الدفع الموحدة (UPI) والتي هي، كما قال، نظام قوي وآمن يسهل التحويلات الفورية من بنك لآخر باستخدام الهواتف المحمولة التي تدمج البيانات البايومترية للمستعملين.

وأوضح أن النظام كان يقود معاملات قيمتها 12 مليار دولار شهريًا، وكان نجاحًا هائلاً لأن الحكومة الهندية جعلت البنية التحتية الرقمية سلعة عامة.

هذه الإستراتيجية يمكن لأفريقيا وآخرين الاستفادة منها، لزيادة تعزيز منظوماتها المتقدمة مثل M-PESSA.

"لذلك يصبح من الأهمية بمكان وجود رافعات مستدامة لتعزيز الكفاءة والشفافية والحكامة الرشيدة في السياسة المالية، لا سيما من خلال اللجوء إلى الابتكار التكنولوجي والرقمنة" من أجل تنظيم الموارد اللازمة للتحول في أفريقيا، كما أبان السيد محمد بنشعبون ، وزير الاقتصاد والمالية في المغرب، الذي افتتح رسميا مؤتمر الوزراء.

وقال إن حشد الموارد لتنفيذ مخططات التنمية "ليس من أجل أن تفرض الحكومة ضرائب أكثر وتنفق أقل، بل لتفرض ضرائب أكثر إنصافًا وتنفق بشكل أفضل"، مع إقراره بالنوبات في أفريقيا، والتي أثارها أيضًا متحدثون آخرون، بما في ذلك: عيوب البنية التحتية، الفجوة الرقمية، والمناخات الصعبة في مجال الأعمال، والأطر القضائية غير المؤهلة.

"إننا ملزمون بالتعاون كواجب"، للتغلب على هذه التحديات، ذلك لأنه "لا توجد طريقة أخرى!" بحسب تعبير السيدة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في مصر.

وأضافت قائلةً إن هناك حاجة ملحة "للاستثمار الجماعي في البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال" لتعزيز التجارة البينية الأفريقية التي ستكون "حافزًا حقيقيًا للنمو الاقتصادي والحد من الفقر في أفريقيا".

وقد حافظ عمر هلال - نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC)، على موقف إيجابي من أن مثل هذه المنتديات رفيعة المستوى التي تعقدها الهيئات العالمية وشركاؤها- ولاسيما اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - مهمة للغاية في تعزيز الجهود من أجل تنمية مستدامة.

وقال "إن أفريقيا مستعدة الآن لإطلاق نموذجها الخاص بالتنمية المستدامة، كما تتمثل في أجندة 2063".

وكباقي المتدخلين الآخرين، حيا قيادة الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا - فيرا سونغوي - في دعم أفريقيا للمضي قدماً ببعدها الإقليمي في التنمية المستدامة.

تتميز طبعة سنة 2019 الوزارية لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة بمناقشات رفيعة المستوى حول مختلف عناصر مختلفة الموضوع: "السياسة المالية ، التجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي : إستراتيجية لأفريقيا".

كما ستشتمل على محاضرة يلقيها Adebayo Adedeji بعنوان: التحول الرقمي في أفريقيا: مغالاة أم واقع".

كما يجري في المؤتمر إطلاق تقرير مصور يحمل عنوان: "اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - 60 سنة خطوة بخطوة مع التنمية الأفريقية".

صادر عن:
قسم الاتصالات
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
ص.ب. 3001
أديس أبابا
إثيوبيا
بريد الكتروني: eca-info@un.org